العنوان:	خطاب السيد الأمين العام في الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي تونس 21 / 3 / 83
المصدر:	شؤون عربية (مصر)
المؤلف الرئيسي:	القليبي، الشاذلي
المجلد/العدد:	ع 27
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1983
الشهر:	آيار - رجب
الصفحات:	210 - 213
رقم MD:	51722
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الأمن الغذائي ، التعاون العربي - الإفريقي ، التعاون الاقتصادي ، التكامل الاقتصادي ، التعاون الاجتماعي ، التنمية الاقتصادية ، التكنولوجيا ، وسائل النقل، العلاقات الدولية ، التضخم ، التبادل التجاري ، ناميبيا ، الاستقلال ، القضية الفلسطينية ، الاحتلال الاسرائيلي ، الصراع العربي - الإسرائيلي ، العالم العربي، أفريقيا، المواصلات
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/51722

[١]
خطاب السيد الأمين العام في الـدورة السادسـة للجنـة الدائمة للتعاون العربي الافريقي

تونس ٢١/ ٣/ ٨٣

دولة الوزير الأول ،
السيد رئيس الجانب الافريقي ،
السيد رئيس الجانب العربي ،
معالي الأمين العام لمنظمة الوحدة الافريقية ،
أصحاب المعالي والسعادة ،
أيها السادة ،

يسعدني ان اتقدم بالتحية والشكر الى دولة الـوزير الأول الـذي أبى الا أن يحضر اشغـال هـذه الـدورة السـادسة للجنـة الوزاريـة الدائمـة للتعـاون العـربي الافـريقي ، تأكيـداً منه لـلأهمية التي تعلقهـا الـدول العربية كافة على هذا التعاون القائم بين المجموعتـين ، وعلى استمراره .

ولأول مرة منذ انتقال مقر الجامعة ، ينعقد في تونس اجتماع هذه اللجنة . وبذلك تتاح لنـا فرصـة استقبال هـذه النخبة من القـادة والمسؤولين الافـارقـة في مقـر الجامعة ، والتـرحيب بهم ، والاعراب لهم عن امتنـاننا لتلبيتهم دعـوتنا ، ولمـا بذلـوه كل في نطـاقه من جهـود لتيسـير استئناف دورات هـذه اللجنة وتـوفير أسبـاب النجاح لاشغالها .

السيد الرئيس ،

اننا نعقد آمالاً كبيرة عـلى اجتماع اللجنـة الدائمـة للتعاون العربي الافـريقي ، في هذه المـرحلة الـدقيقة . ونحن ننتظر من هذا اللقاء ان يدفع بمسيرة التعاون بين دولنا ، وان يفسح من مجالات هذا التعاون ، وان يعزز ما بين شعوبنا من أواصر انسانية ، وما بين المجموعتين من ترابط في المصالح ، وتكامل في الجهود ، وتضامن في المصير .

ونحن نعتقد ان كل الظروف تدعـو الى تحقيق ذلك ، ليصبح هذا التعاون أحد ثوابت التعاون الدولي ، وليكون احد نماذج هذا التعاون الأكثر تكافؤاً ومصداقية .

بهذه الروحية تولى مجلس جامعة الدول العربية ، في دورته الأخيرة ، دراسـة الموضـوعات الهـامة المتعلقـة بالتعاون العربي الافريقي ، واتخذ بشأنها قرارات تعكس الرغبة الصادقة في تطوير التعاون مع الشعـوب الافريقية الشقيقة ، وفي تعميق اسسه وتوسيع آفاقه ، لما فيه خير شعوبنا جميعاً .

وقـد أصبح التكـامل الاقتصـادي والاجتماعي ، في نطاق العمل الجماعي لتحقيق تنمية متكاملة ، امراً بالغ الأهمية والتأكيد . وانطلاقاً من هذه القنـاعة ، فقـد تم التوصل سنة ١٩٨٠ ، بصورة مستقلة ومتزامنة ، في كل من افريقيا والوطن العربي ، الى وضع خطتين للتنميـة الاقتصـادية والاجتمـاعية ، همـا خطة عمـل لاغـوس واستراتيجية عمان . ويشكّل تماثل المنطلقات والأهداف والاولويات ، وتشابه الـوسائـل بين الاستـراتيجيتين ، أرضية مشتركة للعمل العـربي الافريقي . فكـل منهما تركز على مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات في التنميـة

الاقتصادية والاجتماعية ، كما انهما تتجهان خاصة الى تحقيق الأمن الغـذائي ، واقـامـة البنى الاسـاسيـة المناسبة ، واقتنـاء التكنولـوجيا المـلائمة ، اضـافة الى النهوض بالانسان علمياً وثقافياً .

ان هذه المعطيات تـوضح بمـا لا يدع مجالاً للشك ضرورة السعي للتوصل الى استراتيجية للعمل العـربي الافريقي المشترك ، في شتى المجالات ، هدفها الأساسي الانسان نفسه ، تكفل له الحياة الكريمة ، وتوفر حاجاته المتطـورة ، وتؤمن العلاقـات العـربيـة الافـريقيـة من محاولات التخريب والتشكيك ، مهما كان مصدرها .

وفي اطـار العمل الجمـاعي المشترك ، نـود ان نبرز أهمية بعض التوجهات التي من شأنهـا ان تقوم بـدور اساسي في تحقيق التكامل العربي الافريقي ودعم ما بين الجانبين من تعاون ، أخص بالذكر منها

- ان يكتسي التعاون العربي الافريقي مفهوماً شمولياً يمتـد الى كـافـة الجـوانب السيـاسيـة والاقتصـاديـة والاجتماعية والثقافية ، مع الحرص على تحقيق التوازن بين هذه الجوانب .

- ان يتم تبني فكـرة اقامـة المشروعـات التنمـويـة المشتركة مع مراعاة ما تقدمه من خدمة للتكامل العربي الافريقي .

- ان يتم تبني سيـاسة اعـلامية عـربيـة افـريقيـة تستهـدف كسر احتكار الاعـلام ووسـائلـه ، والتعـريف بوحدة مصـير الشعوب العـربية والافـريقية ، واثبـات وجودها في العالم ، وجعل المـواطن الافريقي والعـربي يتابع تطورات التعاون والتكامل ، ويتجاوب معها .

- ان نعمـل على ربط شبكـات النقـل والمـواصـلات والاتصالات العربية والافريقية ، باعتبار ما لهذا القطاع من أهمية بالغة في تنمية القطاعات الانتاجية الاخرى ، وفي خلق الظروف المواتية لتنمية التكـامل الاقتصـادي والاجتماعي .

- ان تتضـافر جهـودنا المشتـركة من أجـل ترشيـد استخدام المساعدات والقروض التنموية ، وذلك بجعلها فرصة لقيام مشروعات مشتركة ، تنفذ بشكل مشترك ، وتؤدي الى استخـدام الامكانـات البشريـة والمـاديـة المشتركة ، ونخص بالذكر الصناعات العربية والافريقية التي تستهدف تلبية الاحتيـاجات الأسـاسية لشعـوبنا العربية والافريقية .

السيد الرئيس ،

ان الايجـابيـات التي تحققت في مسيـرة التعـاون العربي الافريقي تسـاعد هي نفسهـا على التغلب عـلى بعض السلبيات التي تعترض هـذه المسيرة . وفي هـذا الاطار دعت اللجنة الدائمة في دورتها الخامسة بداكار ، الى دراسـة عدد من القضـايا والمـوضوعـات ، وتقديم تـوصيات بشـأنهـا الى الـدورة الحـاليـة . وقـد سعت الامانتان العـامتان لتنفيـذ هذه التـوجيهات . وانعقـد اجتماع بهذا الصدد في آب / اغسطس الماضي ، بمقـر جامعة الدول العربية ، شاركت فيه الأجهزة والادارات المعنية في الامانتين ، والنتائج التي امكن التوصل اليها هي امامكم الآن ، في صورة توصيات لاتخـاذ اجراءات عملية مضبوطة .

السيد الرئيس ،

ان الاحد عشر شهراً التي فصلت بـين هذه الـدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي ، وبين الـدورة السـابقـة التي انعقـدت في داكـار ، عـاصمـة جمهورية السينغال التي أود بهذه المناسبة ، ان أشيـد الجهود الكبيرة التي بذلتها من أجل تعـزيز نشـاطات التعـاون العربي الافـريقي ، ان هـذه الفتـرة شهـدت تغيرات بارزة في الوضع الدولي ، بشتى مظاهره ، سواء في المجال الاقتصادي ، او في مجال العلاقات الدوليـة . وأسارع الى القول ان هذه التغيرات سلبية على العموم ، لا تسـاعد عـلى استقرار الأمن الدولي ، بل قـد تكون انذاراً بأزمة عالمية شاملة .

ان الأوضاع الاقتصادية الحالية هي السبب الرئيسي لضعف دول العـالم الثالث ، بمـا فيها الـدول العربيـة والدول الافريقية ، ولمنزلـة التبعية التي هي منزلتها في العـلاقـات الـدوليـة ، والتي تجعـل تبعـات الأزمـة الاقتصادية عليها أثقل اعباء منها على غيرها . وذلك ما يتجلى بوجه خاص في ظاهرة « الكسـاد التضخمي » ، وتـدهور معـدلات تبادلهـا التجاري ، واتسـاع الفجوة العدائية والتكنولوجيـة بينها وبـين الدول الصنـاعية ، وتراكم ديونها الخارجية ، وزيادة اعباء خدمـة الدين ، مع اختلال موازين المدفوعات . هذا كله عدا ما انتـاب سوق النفط الدولية من صعوبات قد تكون لها انعكاسات في معظم دولنا .

أما على الصعيد السياسي . فعـلى الرغم من مطـالبة المجتمع الدولي بتمكين ناميبيا من استقلالهـا الكامـل ، وممارسة حقوقها الطبيعية في السيادة على أرضها، فان

بعض الأطراف الدولية تسعى لاعاقة هذا الاستقلال ، وتأخير أجله .

وكذلك فان الكيان العنصري القائم في جنوب افريقيا لم يكتف بفرض مختلف الضغوط على انغولا ، بل ذهب في صلفه الى شن العدوان على مجموعة دول المواجهة الافريقية ، وخصوصاً موزمبيق ولوسوتو محاولاً تقويض أمنها واستقرارها ، عساه بذلك يسيطر على ارادتها السياسية ، ويفقدها استقلالها ، ويعود بالقارة الافريقية الى عهود طويت ولا نريد لها ان تعود .

وبالطبع فان الدول العربية تقف الى جانب دول المواجهة الافريقية في صمودها ، وتساند النضال العادل الذي تخوضه في وجه العنصرية ، وتحيي صمود المقاتلين الأحرار ، الذين يخوضون معركة بطولية ضد آخر قلاع الظلم والطغيان في افريقيا المناضلة .

واذ نؤكد ضرورة تحقيق استقلال ناميبيا ، وممارسة شعبها لحقوقه الوطنية دون قيد أو شرط ، فإننا نقوم قبل كل شيء ، بواجب الوفاء للقيم القاضية بتأييد الحق ، ومناصرة الشعوب المناضلة من أجل انتزاع حقوقها الوطنية،وفي سبيل التحرر والاستقلال.كما اننا نتصرف بوحي من التضامن العميق الذي يربط بين المجموعتين العربية والافريقية . هذا اضافة الى ان مناصرة نضال شعب ناميبيا ، بقيادة منظمته العتيدة « سوابو »، والوقوف الى جانب كفاح شعوب جنوب افريقيا ، يستجيب لقناعتنا بأن الانتصار على أي من الكيانين العنصريين ، الجنوب الافريقي ، او الاسرائيلي هو اضعاف للآخر ، ووسيلة فعالة لدحره ، لما يربط بينهمامن تعاون في مختلف المجالات .

وهذا يدعونا الى البحث عن أفضل السبل لتنسيق مواقفنا ، خدمة لأهدافنا المشتركة في تصفية السياسة العنصرية التي ينتهجها كل من النظامين في جنوب افريقيا وفي الأراضي العربية المحتلة ، ضمن استراتيجية موحدة تعتمد على الواقع ، وتراعي الممكن ، وتتجه الى حشد الطاقات لحمل الرأي العام الدولي على مناصرة قضايانا العادلة .

السيد الرئيس ،

ان قناعتنا المشتركة بضرورة التعاون بيننا في رسم سياساتناالنابعةمن ادراكنا لما بين جنوب افريقيا والكيان الصهيوني من روابط ، فالسياسة العنصرية العدوانية التي يسلكها نظام بريتوريا ضد شعوب جنوب افريقيا وشعب ناميبيا ودول المواجهة ، لا تختلف عن سياسة الكيان الصهيوني العنصرية العدوانية ، وعن ممارساته الاجرامية في الوطن العربي . وقد كان اجتياح اسرائيل للاراضي اللبنانية ، واعمال التقتيل والبطش التي مارستها ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني ، ووسائل التدمير التي سلطتها على الأحياء الآهلة بالسكان في بيروت ، من ابشع ما رواه التاريخ ، قديمه ومعاصره . اضافة الى الفظائع المرتكبة في صبرا وشاتيلا والتي اهتز لها العالم اجمع ، بالتنديد والتشنيع .

اننا نعتقد ان انفلات الكيان الصهيوني من سائر القيود الاخلاقية والقانونية ، لم يكن ممكناً الا لعدم توقعه أي رادع يردعه عن تصرفاته الخرقاء .

ونحن نعتقد ، كذلك ، ان السبيل الوحيد للخروج من النفق المظلم الذي دخلته أزمة الشرق الأوسط ، هو ان يقول المجتمع الدولي ، بأسره ، كلمته بوضوح وقوة ، لضمان حق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وانسحاب اسرائيل عن كافة الأراضي العربية المحتلة ، وقيام الدولة الوطنية الفلسطينية فوق تراب فلسطين .

هذا في نظرنا واجب المجتمع الدولي ، أولاً وبالذات الدول الكبرى المؤثرة في مجرى الأحداث ، ونخص منها الولايات المتحدة الامريكية التي تملك اكثر من غيرها وسائل التأثير المباشر في القرار الاسرائيلي ، سواء بالنسبة الى قضية فلسطين ، أو بالنسبة الى قضية لبنان التي يتوقف حلها على جلاء القوات الاسرائيلية عن كامل التراب اللبناني دون قيد أو شرط . فلا يعقل أن يربط المفاوض الاسرائيلي الشؤون الأمنية بفتح الحدود والتبادل التجاري وحرية تحرك الأشخاص . فأين الصلة بين أمن اسرائيل وغزو السوق اللبنانية بالبضائع الاسرائيلية ، وكيف يصدق ان اسرائيل تسعى لضمان أمنها بارباك الاقتصاد اللبناني واضعافه ؟

ان هذا التحدي للشرعية الدولية ، من قبل السلطات الصهيونية ، يضع المجتمع الدولي امام مسؤوليته التي تفرض عليه توطيد الأمن والسلم في منطقة هي من أشد مناطق العالم حساسية .

وحرصاً من الدول العربية على تيسير استقرار السلم في المنطقة ، فانها قدمت مقترحات في هذا الصدد ، ووضعت خطة متكاملة مرتكزة على المواثيق الدولية ، قوبلت ، كما هو معلوم ، بتأييد واسع في مختلف المحافل الدولية .

وليس أدل على ذلك من المساندة التي حظي بها المشروع العربي للسلام منذ اسبوعين من قبل قمة دول عدم الانحياز في نيودلهي .

ولكن من المعلوم ان القادة الاسرائيليين رفضوا خطة فاس ، كما رفضوا كل المخططات الاخرى ، بما فيها مقترحات الرئيس ريغن ، وذلك ابقاء للاوضاع على ما هي عليه ، حتى يتمكنوا من مواصلة وتكثيف الجهود الرامية الى تهويد الأراضي المحتلة، تمهيداً للاعلان عن ضمها نهائياً ورسمياً .

السيد الرئيس ،

ان عزمنا المشترك على بلوغ أهدافنا وبناء الانسان الحر ، القادر على الاسهام في تنمية وطنه ، دليل قاطع على ايماننا الراسخ بوحدة المصير العربي الافريقي ، وبضرورة توطيد دعائم تعاون دولي قائم على العدل ، وكفيل بتحقيق السلام والتقدم والازدهار .

ونحن لا نشك ان هذه الدورة سيكون لها أثرها الايجابي في اعطاء الدفع المرتقب لمسيرتنا المشتركة نحو مزيد من القوة والمناعة والازدهار .

---

[٢]

بيان السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بمناسبة عيد الجامعة الثامن والثلاثين

تونس ٢٢/ ٣/ ١٩٨٣

ان جامعتنا تكمل اليوم عامها الثامن والثلاثين ، منذ تأسيسها بعد الحرب العالمية مباشرة ، مما يجعلها أقدم المنظمات الدولية اطلاقاً .

ولقد كانت الغاية من تأسيس الجامعة احكام التعاون بين الدول الأعضاء ، وتنسيق جهودها في مختلف المجالات الحيوية . ولئن بذلت المنظمة جهوداً لا يستهان بها من أجل تحقيق هذه الغاية ، فلقد قضت ما يزيد على ثلث القرن في صراع مع جملة من التحديات والأعاصير ، نتيجة مظلمة جلي أفضت الى تشريد اغلبية الشعب الفلسطيني من وطنه ، وتسليط أنواع العسف والاضطهاد على الباقين الذين صمدوا مرابطين على الأرض .

وبعد كفاح طويل ومضن ، وبعد ان آمن الضمير الدولي بعدالة قضيتنا ، وبعد ان أصبحت مساندة الدول والشعوب في العالم قوة متزايدة تدعم العمل العربي المشترك من أجل الحرية والكرامة ، وبعد اجماع دولنا ومنظمة التحرير الفلسطينية على خطة سلام عربية ، فانه ، لأول مرة في تاريخ الصراع العربي ـ الاسرائيلي ، بدات تلوح في الأفق بشائر الأمل .

فهل نحن قادرون على كسب رهان السلام ؟

عن هذا السؤال المصيري ، الجواب ليس عربياً فحسب ، لأن الارادة العربية ، لا بد ان تقترن بعنصرين آخرين لكليهما دور أساسي :

ينبغي ان تتوفر لدى الدول المؤثرة عزيمة قوية على تحمل المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتقها والتي يفرضها واجب الحفاظ على الأمن والسلم في مختلف انحاء العالم . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يجب ان يستعد الكيان الصهيوني للدخول في مسيرة سلام تضمن لدول المنطقة كافة ، الأمن والسلام .